الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الكهرباء» تمدد عروض مشروع تحويل محطتي الصبية والزور

قالت مجلة ميد ان وزارة الكهرباء والماء مددت حتى 13 ديسمبر المقبل الموعد النهائي الذي انتهى في 10 نوفمبر الحالي، لتقدم شركات المقاولات عروضها بشأن مشروعي تحويل توربينات الغاز العاملة في محطتي الصبية والزور لتوليد الطاقة الكهربائية من نظام الدورة المفتوحة الى نظام الدورة المشتركة، ومن شأن هذا التحويل زيادة الطاقة الانتاجية بنحو 250 ميغاواط. وأشارت المجلة الى ان وزارة الكهرباء كانت قد دعت المقاولين الى تقديم عروضهم بشأن توسعة محطة الصبية وزيادة طاقتها بنحو 500 ميغاواط.

محمود عيسى

قانون الدين العام يسمح ولائحة قانون هيئة الأسواق تنظم

وزير المالية: لا نحتاج إلى تشريع لإصدار صكوك تمول الميزانية

أحمد بومرعي

قال وزير المالية انس الصالح انه تم الاتفاق على صيغة نهائية لإصدار السندات لتمويل العجز في ميزانية الكويت، وتتم الدراسة حاليا لآلية الإصدار، بحيث يتم ترتيب حجم الإصدار بالدينار وحجم الإصدار بالدولار.

وأضاف: «الصورة واضحة بالنسبة لنا، لكن تبقى الأمور التفصيلية الأخرى حول حجم الإصدار بالدولار او الدينار داخلية».

وكان الوزير أعلن في وقت سابق ان حجم العجز المتوقع في ميزانية العام المالي الحالي عند 8 مليارات دينار تقريبا او نحو 26 مليار دولار في حال استمر متوسط سعر برميل النفط المعتمد بالميزانية عند 45 دولارا. كما أعلن في أبريل الماضي عن عجز الميزانية الماضية بنحو 2,3 مليار دينار او نحو 7,6 مليارات دولار لأول مرة منذ 15 عاما.

اتفاق على صيغة نهائية لتمويل العجز وحالياً هناك دراسة لترتيب حجم الإصدار بالدينار والدولار

لدينا خارطة طريق واضحة ومرسومة لحجم الإصدار وسيعلن عن كل إصدار بتوقيته

إصدار سندات في القريب العاجل لتمويل عجز الميزانية

وفي رده على سؤال حول كيفية تمويل الميزانية بالعام الماضي، قال الوزير ان الميزانية لا تتوقف، وتم تمويلها بأساليب مختلفة.

وبخصوص تمويل العجز بالسنة المقبلة، توقع ان يكون إصدار السندات بالقريب العاجل، وسيكون بداية متاحا للمؤسسات، ثم لاحقا سيكون الإصدار بالدينار لشرائح أوسع (كالمواطنين).

وقال: ربما يكون الإصدار بالدولار بالتوازي مع الإصدار بالدينار في المرحلة الثانية.

وأضاف: هناك خارطة طريق واضحة ومرسومة، ستعلن عن كل إصدار في توقيته.

وكانت ترددت معلومات في السوق الكويتية عن عدم قدرة وزارة المالية على إصدار صكوك لتمويل عجز الميزانية وحاجتها الى تشريع برلماني خاص في ذلك، الأمر الذي سيحرم البنوك والمؤسسات الإسلامية من فرصة استثمارية متاحة لنظيرتها التقليدية.

وقال الوزير: قانون الدين العام كاف لإصدار الصكوك من دون الحاجة الى تشريع جديد، كما ان اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال التي صدرت الثلاثاء الماضي، تنظم عمل الصكوك.

وصدرت هذه اللائحة يوم الثلاثاء بعد 6 أشهر من تعديل البرلمان مواد عدة في قانون هيئة اسواق المال.

وترك الوزير السؤال معلقا حول مدى النسبة التي يتيحها القانون لرفع سقف الدين العام.

وكانت تقارير اقتصادية متخصصة تطرقت الى ان الدين العام في الكويت لا يزيد على 5٪ من إجمالي الناتج الإجمالي للدولة، وهي نسبة قليلة مقارنة مع دول إقليمية وتترك مجالا واسعا للاقتراض السيادي.

تمويل عجز الميزانية لا يتوقف.. ويتم بأساليب مختلفة

إصدار سندات تمويل العجز بالقريب العاجل

السندات ستتاح للمؤسسات ثم للمواطنين

المرحلة الثانية من الإصدارات قد تكون بالدينار والدولار معاً

خلال مؤتمر صحافي في ختام أعمال المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي

صندوق النقد: الوضع المالي في الكويت «متين» ويتوّج بالإصلاح الاقتصادي

منى الدغيمي

قالت مديرة صندوق النقد كريستين لاغارد إن الوضع المالي في الكويت متين و«جيد جدا» وإنه يتوج بالإصلاح الاقتصادي الذي تقوم به الدولة للتنويع الاقتصادي، مشددة على أن الكويت لا تواجه أي عجز في الميزانية، وقد اتخذت خطوات استباقية لمواجهة أي صعوبات مستقبلية نتيجة تقلب أسعار النفط، مشيرة إلى أن الكويت لديها مركز مالي قوي وجيد ومركزها في المالية العامة يبقى مستقراً.

حديث لاغارد جاء على هامش مؤتمر صحافي مشترك مع محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل في ختام أعمال المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي الذي احتضنته الكويت أمس الأول بمشاركة اكثر من 40 دولة وحمل عنوان «التمويل الإسلامي.. تلبية التطلعات العالمية» عقب أعمال المؤتمر الإسلامي.

وبخصوص اهتمام صندوق النقد الدولي بالتمويل الإسلامي قالت لاغارد إن الصندوق مهتم بهذا النوع من التمويل لاسيما انه شهد نموا بمعدل 10 أضعاف خلال العقد الماضي بفضل الرقابة والتنظيم الجيد إلا انه من الضروري تحقيق التوأمة ليتناسب التمويل الإسلامي مع التشريعات والقوانين المنظمة للتمويل التقليدي.

وأشارت إلى أن الخطوات القادمة ستكون موجهة إلى تحديد الطريقة التي تندرج فيها التمويل الإسلامي والنظر في كيفية إسهامه في استقرار المجتمعات.

من جانبه، قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل إنه تم وضع خطة عمل تهدف إلى جعل التمويل الإسلامي من القطاعات المؤثرة الذي يعود بالنفع على المجتمع عموما وليس على المستثمرين فحسب.

وقال الهاشل إن الكثير من الجهود مازالت تبذل بخصوص قطاع التمويل الإسلامي لاستكمال البنية التحتية القانونية الكاملة ولن يتم ذلك إلا بمساعدة رواد واضعي القواعد والمعايير وبمشاركة القطاع الخاص.

وأشار إلى أن «المركزي» دخل في مناقشات بشأن التنظيم والمواءمة لوضع معايير وتوحيدها بشأن الصكوك، مشيرا إلى أن الكويت سباقة في هذا المجال لكن مازالت تعاني تأخيرا بخصوص القوانين.

وشدد على عدة نقاط أساسية لتمكين التمويل الإسلامي في الاندماج والولوج في مسار التمويل الدولي لاسيما منها تعديل المعايير لتتناسب أو تتوافق مع خصوصية التمويل الإسلامي اضافة إلى الأخذ في الاعتبار أنواع المخاطر وتجنب التمييز أما في الضد أو لصالح هذه الأدوات إلى جانب تعديل النظام الضريبي بين الخصائص الخاصة لكل نوع من التمويلين.

وأكد الهاشل على أن «المركزي» سيظل صاحب منهج متوازن في عمله وسيركز على الصنفين من التمويل الإسلامي والتقليدي.

كرستين لاغارد ود.محمد الهاشل خلال المؤتمر الصحافي (قاسم باشا)

الهاشل: منهج متوازن لـ «المركزي» في التركيز على التمويل الإسلامي والتقليدي

في الجلسة الثالثة لمؤتمر «التمويل الإسلامي: تلبية التطلعات العالمية»

الناهض: عقبات تنظيمية وتشريعية لإصدارات الصكوك بالكويت

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن الناهض، في الجلسة الثالثة لمؤتمر «التمويل الاسلامي: تلبية التطلعات العالمية» والتي حملت عنوان «تطور التمويل الاسلامي طويل الاجل لتحقيق التنمية المستدامة»، ان ابرز التحديات امام الصكوك في مختلف دول العالم هي التشريعات والقوانين المنظمة وتوحيد المعايير.

وأضاف الناهض ان الكويت تعتبر من اولى الدول في الصيرفة الاسلامية، حيث اصدرت مؤخرا قانونا ينظم إصدار الصكوك في الخامس من نوفمبر الجاري، اضافة الى اللائحة التنفيذية لأسواق المال.

وكشف ان التأخير الذي يواجه الممارسين في الكويت لاسيما البنوك الاسلامية يتمثل في القضية التنظيمية التي تضع قيودا على اصدار الصكوك، لذلك تسعى الى اصدارها من جهات اخرى، مطالبا بضرورة توحيد المعايير التي من شأنها ان تسهل على البنوك الاسلامية الدخول في اصدار مشترك بدلا من مواجهة فروق بين هيئات الرقابة الشرعية التي يسمح بعضها بذلك فيما البعض الآخر لا يوافق. وتوقع ان يتواصل النمو الكبير في اصدار ادوات الدين الاسلامية خلال الفترة المقبلة مدفوعا بدخول اسواق كبرى على هذه الاصدارات كالإصدارات التي قامت بها مؤخرا كل من بريطانيا وجنوب افريقيا. وأشار الى ان أغلب المستثمرين لا يفهمون بالصكوك، لذا يبتعدون عنها. فضلا عن أن الصكوك متوافرة في أسواق محدودة عكس ما هي عليه السندات، مطالبا بضرورة نشر ثقافة الصكوك. وأضاف: «على الرغم من تاريخ الكويت الطويل في التمويل الإسلامي، لكن لايزال هناك عقبات تشريعية ومطالب بتعديل بعض التنظيمات بمساعدة بنك الكويت المركزي». لافتا إلى أن نتيجة تلك المصاعب تضطر بعض الجهات الراغبة في إصدار الصكوك إلى الذهاب نحو دول أخرى عوضا عن الكويت. وتابع: «هذا النموذج قابل للتكرار من خلال طرح صكوك في بلدان اخرى، مما يساهم في تنويع مصادر التمويل من دون الاعتماد على السندات التقليدية وحدها. مؤكدا أن أداء الصكوك يعد أفضل من حيث المخاطر، وهي أكثر أمنا لحائزيها».

أما عن مسألة فرض الضريبة على معاملات الصكوك بشكل عام، فقال الناهض إن هذا الأمر من شأنه زيادة التكلفة وفقدها للميزات التنافسية.

مازن الناهض متحدثا خلال الجلسة الثالثة لمؤتمر التمويل الاسلامي (قاسم باشا)

أداء أفضل للصكوك من حيث المخاطر.. وأكثر أمناً لحائزيها

رئيس «بوينغ»: المنطقة بحاجة لطائرات بـ 730 مليار دولار

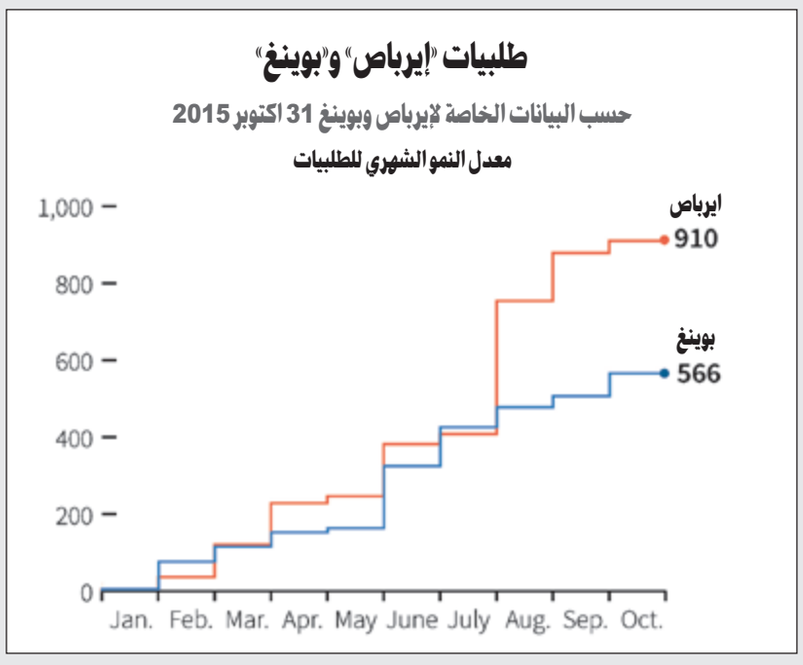

أكد رئيس شركة بوينغ في الشرق الأوسط برنارد دن على هامش معرض الطيران في دبي على أهمية المنطقة بالنسبة للشركة، مشيرا إلى حاجة المنطقة لأكثر من 3 آلاف طائرة خلال 20 عاما. وأضاف برنارد دن في مقابلة مع قناة «العربية» قائلا: «الشرق الأوسط منطقة مهمة جدا لشركة بوينغ، إن كان بالنسبة للطائرات المدنية أو العسكرية. فبحسب تقرير لبوينغ ستكون منطقة الشرق الأوسط بحاجة الى 3180 طائرة مدنية بقيمة 730 مليار دولار على مدار الـ 20 عاما المقبلة».

وقال «لدينا حاليا 500 طائرة بوينغ في أسواق المنطقة ونحو 500 طائرة مدنية أخرى لم تسلم بعد، فمثلا بحسب ما ذكره الشيخ أحمد بن سعيد فإن طيران الإمارات لديها طلبات لطائرات تلبي حاجتها حتى 2023، وبالتالي النظرة المستقبلية هنا جيدة جدا للأعوام العشرين المقبلة، وهذا طبعا ينعكس إيجابا على الاقتصاد ـ فقطاع الطيران محرك مهم لعدد من اقتصادات المنطقة». وبحسب برنارد دن فإن القطاع بحاجة إلى 60 ألف طيار وإلى 66 ألف تقني في مجال الطيران في هذه المنطقة خلال الـ 20 عاما المقبلة. وهذا سيحرك عجلة الاقتصاد لأن هؤلاء بحاجة الى منازل ومدارس جيدة ومطاعم.

5 فلوس ربحية السهم.. ومليار دينار إجمالي الأصول المدارة

«المركز»: 2,4 مليون دينار أرباح 9 أشهر

أعلنت شركة المركز المالي الكويتي «المركز» عن نتائجها المالية للربع الثالث من عام 2015، حيث بلغ صافي أرباح المساهمين 2,39 مليون دينار بواقع 5 فلوس للسهم خلال التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2015، مقارنة بـ 6,31 ملايين دينار لنفس الفترة من العام 2014. وبلغ إجمالي الأصول المدارة في «المركز» 1,05 مليار دينار، كما في 30 سبتمبر 2015.

وقد تأثر النشاط بتراجع أداء الأسواق المالية، واستمرار تراجع أسعار النفط، والأحداث السائدة في المنطقة، والتي نتج عنها تراجع 11٪ في مؤشر ستاندرد آند بورز لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال التسعة أشهر، في حين تراجع المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 11,5٪ خلال نفس الفترة. كما شاب أداء الأسواق العالمية التقلبات نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، وعدم حسم الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لموضوع سعر الفائدة. وسجل مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI EM) تراجعا بنسبة 17,2٪، في حين تراجع مؤشر مورغان ستانلي العالمي (MSCI World) بنسبة 7,5٪ خلال نفس الفترة.

وقد شهد نشاط الخدمات المالية والتمويلية في الشركة تطورا ملحوظا خلال الفترة، حيث قام «المركز» بإتمام ثلاثة عقود استشارية لعمليات دمج واستحواذ كان من ضمنها عرض استحواذ إلزامي قدمته شركة الأهلية للتأمين لمساهمي شركة إعادة التأمين الكويتية في الربع الثالث والتي تعتبر إحدى أهم صفقات الاستحواذ في السوق الكويت في العام 2015، إضافة إلى عملية استحواذ في قطاع الفندقة وعملية إعادة هيكلة. كما قدم «المركز» أربع عمليات للاستشارات المالية العامة خلال العام، ويقوم حاليا بتنفيذ العديد من عمليات الاستشارات المالية الأخرى.

الجدير بالذكر حصول «المركز» مؤخرا على جائزة «أفضل مدير أسهم في الكويت ـ 2015» من المجلة الاقتصادية المتخصصة «جلوبل انفيستور». كما حصل على جائزة «أفضل مدير أصول في الكويت ـ 2015» من مجلة «جلوبل فاينانس»، وتعكس هذه الجوائز أداء صناديق ومنتجات الشركة بعد احتساب معدل المخاطر. كما حصل «المركز» في 2015 على جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت» من جلوبال فاينانس.